الكشف عن تفاصيل جديدة حول قضية الفنان فضل شاكر



اثارت قضية الفنان اللبناني فضل شاكر تعاطفاً واسعاً بين الأوساط الفنية والإعلامية ومستخدمي منصات التواصل الاجتماعي، الذين تمنى كثيرون أن تنتهي الأزمة لصالحه بصدور حكم بالبراءة، خاصة بعد تسليم نفسه، خطوة وصفها البعض بـ "القوية والشجاعة".

وقالت وسائل إعلام لبنانية إن:"وزارة الدفاع بدأت تنفيذ مذكرات التوقيف الغيابية الصادرة بحق شاكر، وفق محاضر ستُحال لاحقًا إلى القضاء العسكري".

وبحسب السياق القانوني للقضية فإنه يشترط قانونيًا تنفيذ مذكرات التوقيف الغيابية قبل انعقاد أي جلسة محاكمة أمام المحكمة العسكرية، على أن تُحال المحاضر إلى قلم المحكمة بواسطة النيابة العامة العسكرية، لتأخذ بموجبه المحكمة علمًا بالتوقيف، ويتم تحديد موعد جديد لجلسة المحاكمة، وبسبب تلك الإجراءات القانونية تم تأجيل موعد إيداع محضر التنفيذ في قلم المحكمة.

وأكدت مصادر مقربة من شاكر، أن:"محاكمته ستُعاد من الصفر، ما يجعل كل الأحكام الغيابية السابقة

لاغية منذ تسليمه نفسه، مع توقعات بإمكانية الإفراج عنه في الأيام القادمة".

وأوضحت المصادر أن:"محاكمته تشمل ثلاث قضايا أساسية: حمل السلاح، وإطلاق النار، والمشاركة بتأليف جمعيات مسلحة للإخلال بالأمن الداخلي، مع إمكانية براءته من هذه التهم".

وأشار البعض إلى وجود صفقة قد تشارك فيها جهات ودول إقليمية تؤدي لاحقاً إلى إعلان براءته، وهو ما دفع شاكر لتسليم نفسه تمهيداً للعودة إلى الغناء بعد نجاح أغانيه الأخيرة.

ويذكر أن:"شاكر ولد في صيدا عام 1969 لوالد لبناني وأم فلسطينية، واعتزل الغناء في 2012 بعد تقاربه مع الشيخ أحمد الأسير. وارتبط اسمه بمعارك عبرا في يونيو 2013 بين أنصار الأسير والجيش اللبناني، والتي أسفرت عن مقتل 18 عسكرياً و11 مسلحاً، قبل أن يتوارى شاكر في مخيم عين الحلوة للاجئين".

وصدر بحقه حكمان غيابيان عام 2020، الأول بالسجن 15 عامًا مع الأشغال الشاقة وتجريده من حقوقه المدنية، والثاني بسجن سبع سنوات وغرامة مالية، بتهم تتعلق بتمويل جماعة الأسير وتأمين أسلحة وذخائر.

وكان شاكر قد نفى سابقًا أي مشاركة له في إطلاق النار على الجيش خلال أحداث عبرا، مؤكداً براءته عبر موكليه.